*Doğu Anadolu Sosyal Bilimlerde Eğilimler Dergisi*,
5/1, 2021
e-ISSN: 2564-7202

*Geliş Tarihi:4 Şubat 2021* *Kabul Tarihi: 17 Mayıs 2021*

# جدلية الدين والسياسة في الدولة العثمانية وانعكاساتها على تجربتها الدستورية

**د. متين شريف أوغلو***


## الملخص

شكلت العلاقة بين الدين والسياسة عنصرا أساسيا في بنية الدولة العثمانية على مدار تاريخها السياسي وحتى نهايتها، فقد كان الإسلام القوة الحقيقية المحركة للعقل السياسي العثماني في إدارة الدولة والمجتمع وفي ملامح تجربتها الدستورية والقانونية. وقد استطاع العثمانيون على مدار قرون طويلة أن يؤسسوا مشروعا سياسيا إسلاميا مختلفا ومتميزا. غير أن هذه العلاقة القوية بين الدين والدولة في المشروع السياسي العثماني لم يولد من فراغ، بل إن العثمانيين استفادوا أيضا من التجارب الإسلامية السابقة مثل التجربة السلجوقية التي اعتمدت هي بدورها على ربط الدين بالدولة، حيث كان الدين هو المحرك الأساسي لإدارة الدولة ومنظومتها الدستورية. لقد وصلت العلاقة بين الدين والدولة في العهد العثماني إلى حد التماهي والتداخل ، فقد اكتسبت الدولة هويتها من المرجعية الإسلامية، كما أصبح تشكيل مؤسسات الدولة مبنيا على هذه العلاقة التفاعلية بين الدين والسياسية. أما على مستوى المنظومة التشريعية فقد كانت جل القوانين والتشريعات صادرة عن المنظومة الفقهية الإسلامية، ويتضح ذلك من خلال قانون نامة الذي أصدره محمد الفاتح بعد فتحه للقسطنطينية، حيث مثل هذا القانون تجربة دستورية جديدة تشكلت وفق الضوابط الشرعية الإسلامية، كما استفادت هذه التجربة من تجارب الدول الإسلامية السابقة، خصوصا في المسائل التي تتعلق بالأقليات الدينية من غير المسلمين.

وفي هذا الإطار حاولت أن أتناول هذا البحث من خلال أربعة محاور: المحور الأول: تأثير الإسلام في الوعي السياسي للشعوب التركية / المحور الثاني : تأثير الإسلام في العقل السياسي العثماني/ المحور الثالث: جدلية الدين والدولة في المشروع السياسي العثماني/ المحور الرابع: تأثير الإسلام في التجربة الدستورية العثمانية.


**الكلمات المفتاحية:** الإسلام ، السياسة، العثمانيون، الدولة، الدستور، القانون.

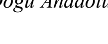
# OSMANLI İMPARATORLUĞU'NDA DİN VE SİYASETİN DİYALEKTİĞİ VE ANAYASAL DENEYİMİ ÜZERİNDEKİ ETKİLERİ


## *Özet*

*Din ve siyaset arasındaki ilişki, siyasi tarihi boyunca ve sonuna kadar Osmanlı Devleti'nin yapısında önemli bir unsurdu. İslam, devleti ve toplumu ve onun anayasal ve hukuk deneyimini yönetmede Osmanlı siyasi zihninin gerçek itici gücüydü. Osmanlılar, yüzyıllar boyunca farklı ve farklı bir İslami siyasi proje oluşturmayı başardılar. Ancak, Osmanlı siyasi projesinde din ve devlet arasındaki bu güçlü ilişki zayıf havadan doğmamış, daha ziyade Osmanlılar, daha sonra dini devletle bağlamaya dayanan Selçuklu deneyimi gibi önceki İslami deneyimlerden de faydalanmıştır. Din, devlet idaresinin ve anayasal sisteminin ana itici gücüydü. Osmanlı döneminde din ve devlet arasındaki ilişki bir özdeşleşme ve örtüşme noktasına ulaştı. Devlet kimliğini İslami referanstan aldı ve devlet kurumlarının oluşumu din ve siyaset arasındaki bu etkileşimli ilişkiye dayandırıldı. Yasama sistemine gelince, yasa ve mevzuatın çoğu İslami içtihat sistemi tarafından çıkarılmıştır. Bu, Fatih Sultan Muhammed'in Konstantinopolis'i fethinden sonra çıkardığı kanun namede gösterilmiştir. Bu yasa, İslam hukukuna uygun olarak kurulmuş yeni bir anayasal deneydir. Ayrıca bu deneyim, özellikle gayrimüslim dini azınlıklarla ilgili konularda önceki İslam ülkelerinin deneyimlerinden de yararlandı. Bu bağlamda, bu araştırmaya dört eksen üzerinden yaklaşmaya çalıştım:*

- *Birinci eksen: İslam'ın Türk halklarının siyasi bilinci üzerindeki etkisi*
- *İkinci eksen: İslam'ın Osmanlı siyasi zihni üzerindeki etkisi*


* Dr.Öğr. Üyesi, Metin Şerifoğlu, Mardin Artuklu Üniversitesi, ORCID:000-0002-5828-2157



- *Üçüncü eksen: Osmanlı siyasi projesinde din ve devlet diyalektiği*
- *Dördüncü eksen: Osmanlı anayasal deneyiminde İslam'ın etkisi*

***Anahtar Kelimeler**: İslam, Osmanlı Devleti, Anayasa, Hukuk, Siyaset.*

# THE DIALECTIC AND CONSTITUTIONAL EXPERIENCE OF RELIGION AND POLITICS IN THE OTTOMAN EMPIRE

## *Abstract*

*The relationship between religion and politics was an important element in the structure of the Ottoman state throughout its political history and until the end. Islam was the real driving force of the Ottoman political mind in ruling the state and society and its constitutional and legal experience. The Ottomans have managed to create a distinct and different Islamic political project over the centuries. However, in the Ottoman political project, this strong relationship between religion and state did not arise from a weak air, but rather the Ottomans also benefited from previous Islamic experiences, such as the Seljuk experience based on linking religion with the state. Religion was the main driving force of the state administration and constitutional system. During the Ottoman period, the relationship between religion and state reached a point of identification and overlap. It borrowed its state identity from the Islamic reference and the formation of state institutions was based on this interactive relationship between religion and politics. As for the legislative system, most of the law and legislation has been passed by the Islamic jurisprudence system. This is shown in the name of the law that Fatih Sultan Mohammed enacted after the conquest of Constantinople. This law is a new constitutional experiment established in accordance with Islamic law. In addition, this experience has also benefited from previous Islamic countries' experience, especially in matters relating to non-Muslim religious minorities.*

*In this context, I tried to approach this research on four axes:*

- *First axis: the influence of Islam on the political consciousness of the Turkish peoples*
- *Second axis: the influence of Islam on the Ottoman political mind*
- *Third axis: dialectics of religion and state in the Ottoman political project*
- *Fourth axis: the influence of Islam on the Ottoman constitutional experience*

***Keywords**: Islam,State, Ottoman, Constitution, Law, Politics.*

**المقدمة:**

نشأ الأتراك مثل بقية الأمم قبائل بدوية، لهم ميزتهم الطبيعية والقومية الخاصة بهم، وتواجدوا في منطقة آسيا الوسطى بين الصين والتبت، وبالمحاذاة مع سيبيريا وجنوب الهملايا وجبال ألتاي وبابلونوي غربا، وجبال كنجان وكوكونور شرقا. وهي مساحة محدودة بستة ملايين كلم2، تشتمل على الجبال والهضاب. حيث كانوا جماعة عرقية ولغوية، ضمت المغول والتانغوت التي تنتمي إلى الجنس الطوراني، وتواجدوا في المناطق الواقعة بين نهري سيحون وجيحون، أو ما يسمى ببلاد ماوراء النهرين. وكانوا يدينون بالديانة الشامانية التي تعتقد بوجود إلهين: واحد للأرض والآخر للسماء، كما انتشرت فيهم البوذية والزرداشتية والمانوية وكذلك النصرانية النسطورية. وقد تميز الأتراك بخاصية البداوة بسبب البيئة التي عاشوا فيها، واتصفوا بالشجاعة والغلظة والشراسة والصبر والذود عن الأسرة والعشيرة. وقد وصفهم الجاحظ بأنهم أعراب العجم مثلما أن هذيلا أكراد العرب. فقد كانوا منشغلين بالغزو والغارة وركوب الخيل ومحاربة الأبطال وطلب الغنائم، ولم يهتموا بالسياسة أو الهندسة أو التجارة أو الصناعة أو الفلاحة مثل بقية الأمم الأخرى. حيث كان الأتراك قبائل رحل، ينتقلون إلى الأماكن التي يوجد فيها الكلأ والغيث، وكانوا يغيرون على بعضهم البعض، ويسبون أبناءهم، وكانوا لا يخضعون إلى أي سلطة أو ملك (اوزتونا، 2005، الصفحات 130-160).

لم يكن الأتراك يملكون وعيا سياسيا يطمح لتشكيل دولة تحمل مشروعا حضاريا، وذلك بسبب هيمنة الوعي القبلي الذي لا يهتم إلا بمصلحة القبيلة فقط، ويركز على المناطق الخصبة لمواشيهم، ويعتمدون على الترحال والتنقل وفق خريطة تواجد هذه المناطق الخصبة. لقد كانت القبيلة هي النواة الوحيدة الجامعة لأفرادها ولمن ينتمون إليها. وكانت القبائل التركية تتناحر فيما بينها، وتتصارع على المواطن الخصبة، ولم يكن تملك وعيا سياسيا ناضجا، فقد كانت ثقافة القبيلة هي التي تحرك قناعات هذه القبائل بشكل ضيق، لا يتجاوز حدود الطعام والصيد ومواطن الكلإ. ظهر الأتراك على المسرح السياسي في القرن 3ق م، وتشكلت علاقات غير مباشرة بينهم وبين العرب قبيل ظهور الإسلام، حيث كان كلاهما يعملان في الجيوش الفارسية والبيزنطية. وقد اشترك الأتراك والعرب في الحرب الأهلية التي جرت بين بهرام جوبين وكسرى أبرويز( 590- 628م)، حيث ساند الأتراك بهرام، في حين ساند العرب كسرى. ساهم هذا الاحتكاك بين الأتراك والفرس وبيزنطة في تطوير العقل السياسي التركي، وفتحت له آفاقا أوسع، نتج عنه التفكير في تكوين كيان سياسي على غرار الدول المجاورة، وتوسيع نطاق الحدود القبلية الضيقة إلى فضاء سياسي أوسع (اوزتونا، 2005، الصفحات 130-160).

بدأ هذا الوعي السياسي الجديد لدى الأتراك البدو ينضج شيئاً فشيئاً، وباتت الرغبة ملحة لدى الكثير منهم في لعب دور سياسي بارز في تلك المناطق، والقضاء على هذا التشتت القبائلي الذي جعلهم منغلقين عن عوالمهم، وأفقدهم كل المقومات الحضارية والسياسية. وكان هذا الوعي السياسي يفتقد إلى قوة فكرية وعقدية محركة له، باستثناء الجانب القومي والقبائلي الذي شكل المرجعية الفكرية والسياسية لهذا الوعي السياسي الجديد. إن هيمنة الوعي القبائلي وتجذره في الذهنية التركية آنذاك هو الذي ساهم في تبطئة حركة الوعي السياسي، وعدم ظهور كيان سياسي جامع بينهم. ورغم هذا البطء بالوعي السياسي. إلا أن هذه القبائل التركية بدأت تميل إلى ضرورة التوحد فيما بينها بدلا من التقاتل والتشتت، وبدأ يبرز دور سياسي لجملة من الكيانات تتقارب حينا، وتتنافر أحيانا أخرى. وازداد الدور السياسي التركي منذ القرن 6م، وبدؤوا يضغطون على المناطق الحدودية الفارسية ( بحر الخزر وبحر قزوين والبحر الأسود...) حيث قاومتهم الدولة الفارسية، ووضعت قلاعا وحصونا تمنعهم من التمدد، غير أن ذلك لم يوقف التمدد التركي نحو الغرب (اوزتونا، 2005، الصفحات 149-155).

في القرن السادس الميلادي مكن خانات الأتراك من التوحد، وتشكيل كيان سياسي تطور شيئاً فشيئاً، ونجحوا في مناطق توحيد آسيا الوسطى التي تقطنها القبائل التركية المشتتة، وشكلوا دولة بعد أن هزموا دولة الهياطلة والعناصر الطورانية. غير أن هذه الدولة

لم تمتلك مقومات الدولة بالمعنى العميق على غرار الدولة البيزنطية والدولة الساسانية، حيث كان شغلهم الشاغل هو التوسع في مناطق أكثر، دون أن يعوا أن دولتهم مازالت تحتاج إلى إرساء مقوماتها، وتوحيد صفوفها الداخلية، وتقوية أواصر التقارب مع هذه القبائل التركية التي مازالت تهيمن عليها عقلية الانتصار إلى القبيلة لا إلى الدولة الوليدة. وقد تحالفوا مع الدولة البيزنطية للقضاء على الدولة الساسانية، إلا أنهم فشلوا، وانقسمت دولتهم في ق8م إلى مملكتين شرقية وغربية. لكن منذ أواسط القرن السابع دخل الوعي السياسي التركي في منعطف جديد، بعد ظهور الإسلام ووصول الفاتحين إليهم ونشر معالم الدين الجديد بينهم، وتعد هذه المرحلة منعطفا مهما وجوهريا في تشكل العقل السياسي التركي الذي سيجد في الإسلام المساحة الأفضل للتحرك والانخراط في الدورة الحضارية العالمية (اوزتونا، 2005، الصفحات 130-160).

## إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية بحثنا هذا في محاولة فهم السياق التاريخي والعلاقة الجدلية بين الدين والسياسة في المشروع السياسي العثماني، وفهم محورية الدين وحضوره في المنظومة القانونية والتشريعية العثمانية. وفي هذا الإطار سنحاول ما أمكن الإجابة عن جملة التساؤلات التالية: إلى أي مدى أثر الإسلام في الأتراك؟ وكيف كانت علاقة الدين بالدولة في المشروع السياسي التركي بشكل عام و في المشروع العثماني بشكل خاص؟ وكيف انعكس الإسلام على الوعي الدستوري والتشريعي للعثمانيين؟

## منهجية البحث:

اعتمدنا في تحليلنا لهذا البحث على منهجية تحليلية تعتمد على أربعة محاور أساسية وهي كالتالي:

المحور الأول: تأثير الإسلام في الوعي السياسي للشعوب التركية

المحور الثاني : تأثير الإسلام في العقل السياسي العثماني

المحور الثالث: جدلية الدين والدولة في المشروع السياسي العثماني

المحور الرابع: تأثير الإسلام في التجربة الدستورية العثمانية.

## 1- تأثير الإسلام في الوعي السياسي للشعوب التركية

تعود العلاقات بين الأتراك والمسلمين إلى حقبة الفتوحات الإسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب. فعندما فتح المسلمون بلاد فارس أصبحوا وجها لوجه مع القبائل التركية التي كانت تسكن بلاد ماوراء النهرين، وكانت قبائل متناحرة فيما بينها. وقد رأى المسلمون أن الوضع السياسي لهذه الإمارات سيشكل إزعاجا كبيرا للمسلمين الذين أصبحوا على نفس حدود خراسان مع هذه الإمارات التركية، فقرروا السيطرة عليها وإخضاعها للدولة الإسلامية ونشر الإسلام فيها. وبدأت القبائل التركية من خلال احتكاكها بالمسلمين وبالدعاة المسلمين الذين انتشروا في تلك المناطق، ويدعون إلى توحيد الخالق، وإلى الحرية والعدالة، ونصرة المظلومين. وقد تأثر الأتراك بهذه القيم الاسلامية الجديدة وأعجبوا بها، ووجدوا فيها الطمأنينة لإنهاء حالة الاقتتال الدائر بينهم، وباتت هناك ملامح تأثير واضح للاسلام في عدد من هذه القبائل التركية التي كانت وثنية، وتفتقد الى أي منظومة قيمية وأخلاقية وفكرية سوى الانتصار إلى القبيلة والاقتتال المستمر بينها. وقد ساهم الاسلام في تغيير عقلية جزء كبير من الأتراك الذين حرصوا على معرفة أصول هذا الدين وأهم قيمه وملامحه الفكرية والسياسية، وعرفوا أن الإسلام هو القوة الأساسية المحركة للدولة الإسلامية ولهذه الفتوحات القادمة

من جزيرة العرب إلى مناطق خراسان وآسيا الوسطى. حيث كان الهدف الأساسي للفتوحات الإسلامية في العهد الأموي هو نشر الإسلام، ووضع حد للنزاعات الدائمة بين الإمارات التركية. وبدأ الوعي الجمعي التركي في مرحلة الإسلام يتغير شيئاً فشيئاً، كما بدأت فكرة التعايش مع بقية الشعوب، خصوصا مع الشعوب المسلمة تتشكل لدى عامة القبائل التركية (اوزتونا، 2005، الصفحات 151-152).

وقد أثر اندماج الأتراك مع العرب خصوصا في عهد الدولة العباسية على العقل السياسي التركي الذي بدأت تتشكل ملامحه ومفرداته وبناه. حيث تحول الأتراك في هذه الحقبة الزمنية إلى أهم عنصر فاعل في الفعل السياسي داخل الدولة العباسية، كما استفادوا من تجارب الشعوب الأخرى التي دخلت في الإسلام، وجلبت معها ثقافات وعادات وطرق تفكير مختلفة عن نمط التفكير القبلي التركي )يلماظ(154 .s ,2005 .، وقد نجح الأتراك في آسيا الوسطى في تأسيس دول إسلامية، لعل أبرزها الدولة الغزنوية التي كانت عاصمتها غزنة في أفغانستان، ولعبت دورا مهما في تجميع القبائل التركية المتناحرة وإدخالها إلى الإسلام، كما نجحت في تشكيل وعي قومي يجمع بين هذه القبائل التركمانية المتنافرة. كما شهدت منطقة خراسان في القرن العاشر الميلادي موجات هجرة كبيرة للقبائل التركمانية من منطقة آسيا الوسطى نحو منطقة خراسان، ونحو منطقة الأناضول، الأمر الذي جعلهم يختلطون بعدة أجناس وعرقيات أخرى، مما سيؤثر على طريقة تفكيرهم السياسي بشكل فعال (اوزتونا، 2005، الصفحات 130-160).

انعكست هذه التجارب الإسلامية في المنطقة على الوعي الجمعي التركي والسياسي، خصوصا في عهد السلاجقة الذين ورثوا الدولة الغزناوية، وأسسوا دولة السلاجقة العظام في خراسان، ثم دخلوا إلى بغداد، لينطلقوا منها إلى منطقة الأناضول، بعد انتصارهم على البيزنطيين في معركة ملاذكرد سنة 1071م. وقد مثلت هذه الفترة بداية منعطف جديد في العقل السياسي والوعي الجمعي التركي الذي وجد في منطقة الأناضول منطقة خصبة لتأسيس مشروع سياسي إسلامي سني تركي، واستفادوا من حالة الضعف التي تمر بالدولة البيزنطية. وقد أثرت القيم الإسلامية في السلاجقة، حيث نجحوا في إدارة التنوع الديني والعرقي في هذه المناطق الشاسعة، كما نجحوا في خلق مزيج حضاري تركي إسلامي بيزنطي، مما نتج عنه حالة تعايش حضاري متميزة، كما انعكس هذا بشكل كبير على الذهنية السياسية التركية في تلك المرحلة. لقد شكلت التجربة السياسية السلجوقية مرجعية متقدمة بالنسبة إلى أغلب القبائل التركمانية والإمارات التركية التي تشكلت في مناطق مختلفة من الأناضول، وحصل انصهار بين الثقافة التركية القادمة من آسيا الوسطى والمتشبعة بقيم الإسلام، وبين تجارب السكان الأصليين في منطقة الأناضول (Turan, 2003, s. 138-143).

## 2- الإسلام وتأثيره في العقل السياسي العثماني

لا يختلف العثمانيون عن بقية القبائل التركمانية، فهم ينتمون إلى قبيلة قايي إحدى قبائل الأوغوز التي قدمت من آسيا الوسطى ضمن موجات هجرة القبائل التركمانية التي عرفتها منطقة الأناضول في زمن السلاجقة، حيث أصبحوا يسيطرون على قسم كبير من هذه المناطق، وأسسوا فيها دولة. وكانت قبيلة قايي التركمانية خاضعة لها وتدين لها بالولاء، حيث تأثرت كغيرها من القبائل التركمانية بالقيم الإسلامية وبالتجربة السياسية السلجوقية. فلم يكن انتقالها إلى منطقة الأناضول بعد أن دخلت الإسلام انتقالا على مستوى المكان فقط، بل كان انتقالا أيضا على مستوى الأفكار والوعي والمعتقد، مما أثر بشكل جذري على طريقة التفكير وإدارة القبيلة بمفاهيم جديدة وبأساليب مختلفة، ستتطور لاحقا مع المؤسس الحقيقي للدولة العثمانية عثمان بن أرطغرل (طقوش، 1995، الصفحات 20-23) .

استقرت القبيلة في أحد الأماكن الواقعة بين الدولة البيزنطية والدولة السلجوقية، مما جعلها تتابع تجربتين سياسيتين. وقد انعكست هذه التجارب على وعيها السياسي الذي كان منغلقا على ثقافة العشيرة والقبيلة، وكان اهتمامها الأساسي يتمحور حول فكرة حماية العشيرة، والبحث لها عن مواطن خصبة للرعي وللعيش منها. فأصبح العثمانيون بعد ذلك يفكرون في الاستقرار بمكان معين، وتأسيس كيان سياسي مستقر، يخرج القبيلة من حالة اليتم السياسي نحو الوجود السياسي الفعلي، والمشاركة في الفعل الحضاري

داخل منطقة الأناضول (طقوش، 1995، الصفحات 20-23). وكانت مرحلة أرطغرل مرحلة الانتقال من الوعي القبلي إلى الوعي السياسي، ولعل هذا الانتقال يعود بالدرجة الأولى إلى حالة التعايش والتنوع في الأناضول، حيث استفاد منها أرطغرل بن سليمان شاه، لتتطور فيما بعد إلى شكل مشروع سياسي مع ابنه عثمان غازي الذي ترعرع في وسط هذا المناخ المتنوع، وعايش هذه الصراعات السياسية بين القبائل التركمانية المتشرة في المنطقة (حرب، 2012، الصفحات 13-15).

**أ- تشكل العقل السياسي العثماني في السياق التاريخي:**

لم يتشكل العقل السياسي العثماني من فراغ أو من الصدفة، بل كانت هناك تراكمات وتجارب مختلفة ساهمت في تشكيله. وكانت القيم الإسلامية عاملا أساسيا في تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي المنفتح لدى العثمانيين، كما كان للطرق الصوفية الدور الفعال في تشكيل هذا الوعي، بما ينسجم وخصوصية التنوع في منطقة الأناضول. فمثلما كانت آيات الجهاد متناغمة مع شجاعة العثمانيين وطبيعتهم الميالة إلى الحروب، كانت الآيات القرآنية التي تتحدث عن السياسة والدولة والتعايش والتعارف بين الشعوب عاملا أساسيا في تشكل بنية العقل السياسي العثماني، وتشكيل مفرداته وقاموسه السياسي (حرب، 2012، الصفحات 16-17).

من جهة أخرى تعتبر الفتوحات الإسلامية التي حققها العثمانيون في عدة مناطق من الأناضول، خاصة في عهد عثمان غازي تطورا كبيرا للإمارة العثمانية، حتى أصبحت تسيطر على مناطق شاسعة، ووصلت إلى مشارف بحر مرمرة. لكن في الآن نفسه كانت هذه الفتوحات انفتاحا جديدا للعثمانيين على تجارب سياسية وثقافات جديدة وعلى إثنيات وعرقيات مختلفة، ستساهم بشكل مباشر في صياغة مفردات العقل السياسي العثماني الذي أصبح بدأ يستوعب ثقافة التعايش والحوار ويتقبلها بما ينسجم مع قيمه الإسلامية والقرآنية. لذلك تعامل العثمانيون مع الخارطة الدينية والعرقية المتنوعة بذكاء ونجاح، ولم يمارسوا أي سياسة إبادة عرقية أو تطهير ديني في المناطق التي سيطروا عليها في الأناضول (آيدن، 1999، الصفحات 10-17). فالعثمانيون كلما دخلوا مدينة جديدة وفتحوها، أعطوا الأمان لأهلها، وتعهدوا بعدم التعرض إلى أعراضهم وحرياتهم ومعتقداتهم الدينية. وقد أثر هذا السلوك على أهالي تلك المناطق، واعتنقوا الإسلام، وأصبحوا عنصرا فاعلا في نشره في منطقة الأناضول. ويذكر المؤرخ التركي خليل إيناجليك في هذا السياق أن العثمانيين في مرحلة التأسيس كانوا كلما دخلوا مدينة جديدة، واستولوا عليها منحوا أهلها " أمان نامه"، أي منحوا عهد أمان يلتزم فيه العثمانيون أخلاقيا وتشريعيا وسياسيا بحماية أعراض أهل تلك المناطق وحرياتهم ومعتقداتهم. وظلت سياسة "أمان نامه" من أهم الأسس السياسية والتشريعية للعقل السياسي والتشريعي العثماني، وقد دأب عليها العثمانيون في كل فتوحاتهم التي قاموا بها على مدار عمر الدولة العثمانية (آيدن، 1999، الصفحات 12-15).

عندما دخل السلطان مراد مدينة أدرنة، واستولى عليها، لم يمارس أي عدوانية أو ظلم تجاهها. ورغم شراسة المعركة عند فتحها فقد كان السلطان مراد نموذجا إيجابيا في تمثل القيم الإسلامية السمحة، وتشبعه بثقافة الحرية والتعايش التي انتقلت إليه من أسلافه السلاجقة والعثمانيين. لقد انعكست قناعات السلاطين النابعة من ثقافة التعايش على الوعي الأهلي والمجتمعي، فحدث انسجام مجتمعي وتناغم بين هذه التركيبات المتناقضة والمختلفة فيما بينها. واستمرت سياسة التسامح في العهد العثماني الأول حتى فتح مدينة القسطنطينية سنة 1453، حيث ستتحول فكرة التسامح والتعايش إلى أحد أهم أسس النظام السياسي العثماني في مرحلة ما بعد فتح القسطنطينية، وسيشهد العقل السياسي العثماني تطورا مهما بعد استيعابه لعدة تراكمات وتجارب سياسية في المنطقة (طقوش، 1995، الصفحات 38-45).

## 3- علاقة الدين بالدولة في المشروع السياسي العثماني:

استمرت العلاقة بين الدين والدولة في العهد العثماني منذ بداية تأسيس الدولة إلى نهايتها، وظل الإسلام القوة الأساسية المحركة والفاعلة في إدارة الدولة العثمانية على كافة مستوياتها السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية. كما تشكل العقل السياسي العثماني والتشريعي وفق المرجعية الإسلامية، وانبثقت منها جملة من القوانين والقرارات الدستورية النابعة من الفهم العثماني للإسلام،

ومستفيدة من الموروث السياسي الإسلامي على مدار المراحل السابقة. ورغم الحس القومي الذي كان يغلب على الشعوب التركية التي تعتز بانتمائها القومي والعرقي إلا أن الإسلام استطاع أن يصقل هذه الأحاسيس، وحولها إلى أحاسيس لم تتصادم مع بقية القوميات الأخرى، وظلت سياسة التعايش والتسامح هي الغالبة على إدارة الدولة العثمانية، وهو ما سينبثق عنه بعد تجارب طويلة ظهور نظام سياسي إسلامي، ينظم علاقة الدين بالدولة، وله القدرة على استيعاب كل المتناقضات المجتمعية المختلفة، ويتفاعل معها بشكل حيوي وإيجابي (Uzunçarşılı, 1984, s. 520-530) .

لقد كان الإسلام بشرائعه وقيمه هو القوة الأولى التي تحرك الدولة، وتصدر من خلالها القوانين والاتفاقيات الداخلية والخارجية في نفس الوقت. لذلك ومنذ انطلاقة العثمانيين كإمارة ظلت الشريعة الإسلامية هي المرجعية الأساسية الفاعلة في تشكيل الوعي السياسي العثماني. فلم نجد واحدا من سلاطين آل عثمان قد تجرأ على الدين، أو حاول إبعاده عن إدارة الدولة، بل كان أغلبهم حريصين على حماية الدين، وتحكيمه في كل القضايا التي تعترض الدولة على كافة المستويات. ولعل هذا مايفسر قوة الدولة العثمانية ونجاحها منذ مرحلة القبيلة إلى الامبراطورية، بأن كان الدين أحد العوامل الرئيسية في استمراريتها لقرون طويلة. لذلك كان السلاطين العثمانيون يولون أهمية كبرى لعلماء الدين، ويبجلونهم، ويجلونهم أيما إجلال، ولم تذكر المصادر التاريخية أن واحدا من علماء الدين قد تعرض إلى الظلم وإلى الجور من قبل الدولة العثمانية، بل كانوا دائماً حاضرين في المشورة والاستئناس بآرائهم ومواقفهم (Uzunçarşılı, 1984, s. 520-530) .

لم يترسخ مفهوم علاقة الدين بالسياسة لدى العثمانيين من فراغ، وإنما تشكل هذا الفهم من خلال تجارب الدول الإسلامية السابقة، خصوصا دولة السلاجقة التي كانت تجربة سابقة ومتقدمة في القدرة على الجمع بين الدين والسياسة في إدارة الدولة والمجتمع. ولعل كتاب سياست نامة للوزير السلجوقي نظام الملك يعد أهم المراجع التي تعكس علاقة الدين بالسياسة في عهد السلاجقة، حيث يعتبر هذا الكتاب أحد أهم المصادر الإسلامية في التشريع السياسي والإداري، ويمثل رؤية متقدمة في التنظير لعلاقة الدين بالسياسة، ويؤصل لمفهوم الدولة الإسلامية العادلة، ورصيدا مهما في تشكل أدبيات الفكر السياسي لدى العثمانيين الذين عايشوا هذه التجربة المتميزة عن بقية تجارب الدول الإسلامية الأخرى. لذلك وفي ظل هذا المناخ بدأت تتشكل بنية العقل السياسي العثماني، كما استطاع شيوخ الطرق الصوفية الجهادية في الأناضول أن يساهموا في نحت هذا العقل السياسي، وترسيخ مفهوم علاقة الدين بالسياسة وإنضاجه بشكل أكثر نضجا، خصوصا لدى السلاطين العثمانيين. وكان الشيخ أحمد يسوي الذي يعد أحد أهم هؤلاء الشيوخ الذين نجحوا في نشر الإسلام بين العثمانيين، واستطاعوا أن يجذروا مفهوم ارتباط الدين بالسياسة، ويقنع العثمانيين بأن الساسية ركن أساسي في الدين، وأن هذه العلاقة أصيلة ومحورية في القرآن الكريم وفي السيرة النبوية الشريفة (Uzunçarşılı, 1984, s. 530).

كما كان للشيخ آدبالي صهر مؤسس الدولة العثمانية الغازي عثمان الدور الكبير في نشر مفهوم ارتباط الدين بالسياسة، حيث كان عثمان غازي أحد تلاميذه الذين تأثروا بفكره وبدعوته الإسلامية، وقد استمر السلاطين العثمانيون يتوارثون مثل هذه المفاهيم حتى نهاية الدولة العثمانية. لقد بدأ الشيخ آدبالي دعوته في منطقة الأناضول في نهايات الدولة السلجوقية التي كان يعارض سياستها، وينظر إليها على أنها دولة فارسية النظام، وتحاول جعل الفارسية والنمط الفارسي هو النمط الغالب على حياة الأتراك المسلمين الذين بدأ قسم منهم يفقد هويته القومية، ويبتعد عن منابع الدين الإسلامي ونصوصه المركزية المكتوبة بالعربية. وكان الشيخ آدبالي يحلم بتأسيس دولة إسلامية سنية توازن بين الدين والسياسة، وتستوعب كل الشعوب الإسلامية المتواجدة في العالم. وقد وجد الشيخ آدبالي في عثمان غازي زعيم إمارة العثمانيين النموذج الأفضل لتأسيس حلمه وأفكاره. لذلك زوجه ابنته، وأصبح قريبا منه، يشجعه ويحثه على تأسيس الدولة الإسلامية الموعودة التي ستحكم العالم بأسره . (Ocak, 2011, s. 85)

منذ ذلك الوقت بدأ العقل السياسي العثماني يتشكل، ويتطور في أدبياته الفكرية والسياسية على أساس مركزية العلاقة بين الدين والسياسة. كما أضحى هذا المفهوم الجديد للإسلام يتطور وينضج أكثر لدى العثمانيين الذين تحولوا في فترة قصيرة إلى قوة إسلامية مؤثرة في طبيعة التوازنات، سواء بين الامارات العثمانية المتشرة في الأناضول، أو بالنسبة إلى الدولة البيزنطية التي تراجعت وفقدت مساحات كبيرة من أراضيها أمام جهاد العثمانيين وفتوحاتهم المتواصلة. لقد مثلت أخلاق الفاتحين العثمانيين المنبعثة من القيم الإسلامية سببا مهما في أسلمة العديد من المناطق البيزنطية التي فتحوها، ودخل أهلها إلى الإسلام عن طواعية جراء سياسة التسامح التي مارستها الدولة العثمانية تجاههم (Ocak, 2011, s. 46). كان العثمانيون يؤمنون بمشروع دولة إسلامية سنية معاصرة وقوية سياسيا وعسكريا وعلميا واقتصاديا، لذلك عملوا على تأسيس عدة مدارس وتكايا تعليمية، وعينوا فيها علماء ينشرون العلم، يدرّسون الفقه والعلوم الشرعية وفق الأدبيات الفكرية والسياسية والمذهبية التي تعلمها العثمانيون من الشيخ المؤسس آدبالي. وقد لعبت هذه المدارس والتكايا دورا مهما، خصوصا في مرحلة سقوط الدولة العثمانية في معركة أنقرة سنة 1402م أمام التيموريين، وانقسمت الدولة بين أبناء بايزيد الأول الذي مات أسيرا عند تيمور لنك. لكن هذه المدارس وهذه التكايا ظلت تحاول ترميم الوعي السياسي الإسلامي ونشره بين أفراد الدولة العثمانية المشتتة (Akdağ, 2010, s. 409) .

وقد نجح العديد من الشيوخ والعلماء في حث محمد شلبي أحد أبناء بايزيد على ضرورة إعادة تأسيس الدولة العثمانية على نفس الأدبيات الفكرية والسياسية والمذهبية التي تمت بها مرحلة التأسيس الأولى. وانطلقت فكرة التأسيس من جديد على نفس الأسس، لكن هذه المرة سيكون تأسيسا يتمحور حول مركزية الدولة والدين في نفس الوقت، واعتبار أن بقاء الدولة والحفاظ عليها هو حفاظ على الإسلام والمسلمين، وأن غيابها هو غياب للإسلام. ولعل هذه النظرية هي التي بررت لقتل محمد شلبي إخوته الذين كانوا سببا في تقسيم الدولة، بعد وقوع والدهم السلطان بايزيد الأول في الأسر ووفاته عند التيموريين. وبغض النظر عن النقاشات التي أثيرت حول مدى شرعية وأخلاقية مسألة قتل الأخوة وتحولها عادة لدى العديد من السلاطين العثمانين القادمين فيما بعد، إلا أنه يمكن أن نفهم هذه المسألة من زاوية الوضعية التاريخية الذي مرت بها الدولة العثمانية وسقوطها، وتبين للعثمانيين المسلمين أهمية الدولة في الحفاظ على الأمة وعلى الدين، لذلك كان التأسيس الثاني قائما على مركزية الدولة بالدرجة الأولى، لأنه بغيابها يغيب الدين وتغيب الأمة. لذلك حافظ السلاطين العثمانيون في مرحلة التأسيس الثانية على العلاقة الوثيقة بين الدين والسياسة، ولم ينفصل أحدهما عن الآخر، بل إن السلاطين العثمانيين كانوا حريصين جدا على تقوية العلاقة بين الدين والدولة حتى فتح القسطنطينية على يد محمد الفاتح، لتشهد العلاقة بين الدين والدولة مرحلة جديدة، سيكون لها الأثر الأكبر في مسار انتقال العثمانيين من مرحلة الدولة إلى مرحلة الامبراطورية الإسلامية الحاكمة للعالم، والفاعلة في طبيعة التوازنات الدولية (Turan O. 2., 2006, s. 244).

## 4- تأثير الإسلام في التجربة الدستورية العثمانية:

عندما فتح السلطان محمد الفاتح مدينة القسطنطينية، واستقرت له الأوضاع فيها، حولها إلى عاصمة للدولة العثمانية، وبدأت مرحلة جديدة ليست في تاريخ العثمانيين فحسب، بل في التاريخ العالمي بشكل عام. واعتبر ذلك الحدث عصرا تاريخيا جديدا، تشكل فيها نظام عالمي جديد، وكانت فيه الدولة العثمانية أكثر الدول الفاعلة في خريطة التوازنات الدولية. كما كان هذا الحدث التاريخي انتقالا جديدا في العقل السياسي العثماني في صناعة الدورة الحضارية الجديدة بقيادة العثمانيين. وسيكون لها التأثير الكبير على كل الأصعدة، خصوصا في إدارة الدولة، وكيفية العلاقة بين الدين و الدولة والمجتمع بمختلف مكوناته وتركيباته. وكان أول قرار اتخذه محمد الفاتح أنه سن حزمة قوانين جديدة أطلق عليها اسم " قانون نامه"، وهي عبارة عن دستور ينظم طبيعة المرحلة الجديدة في القسطنطينية، ويأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات وكل المكونات الموجودة في المدينة وفي المجتمع العثماني الجديد بكافة مكوناته العرقية والدينية والمذهبية. كان السلطان محمد الفاتح يدرك بشكل كبير هذا التنوع الذي تتسم به مدينة استانبول، لذلك كانت صياغة

قانون نامة منسجما ومتوافقا مع خصوصية المدينة، بل كان هذا التنوع في الفلسفة السياسية لمحمد الفاتح حالة صحية وفرصة كبيرة للاستفادة من كل هذه الطاقات المختلفة، وصهرها ضمن رؤية سياسية، ستكون بمثابة المحرك الأساسي لانطلاق المشروع الحضاري العثماني. (İnalcik, 1987, s. 107-136)

**أ- إصدار قانون نظام الملة لحماية الأقليات**

بالاضافة إلى القوانين التي تنظم حياة المسلمين في الدولة العثمانية، احتوى هذا الدستور الجديد لمحمد الفاتح على جملة من الفصول القانونية والتشريعية تخص الطوائف غير المسلمة، وقد سمي بنظام الملة، وتحول فيما بعد إلى مؤسسة قائمة بحد ذاتها، وهي مؤسسة نابعة من مبادئ الإسلام لتنظيم شؤون غير المسلمين في الدولة، ويتم منحهم حق الاستقلال بانتخاب رؤسائهم الدينيين، وحق رئاسة شؤونهم الخاصة في التعليم والقضاء والضرائب تحت إدارة رؤسائهم. كما يعد نظام الملة مؤسسة واسطة بين الدولة وأهل الملل الأخرى، إذ يقوم رئيس كل طائفة باستقبال الفرمانات والأوامر السلطانية، ويبلغ بها جماعته، ويتابع تنفيذها، وفي المقابل يقوم أتباع الطوائف بتبليغ رؤسائهم الدينيين بمطالبهم التي يرغبون في تلبيتها لهم من قبل الدولة. (İnalcik, 1987, s. 107-136)

قام محمد الفاتح بجعل نظام الملة مؤسسة تخضع لسياسة الدولة، ووضع لها كل القواعد والأسس، مما يجعلها جزءا من مؤسسات الدولة التي لا يمكن التعدي عليها أو التصرف فيها دون أوامر من الدولة، ودون وجود قرار أو فرمان من السلطان العثماني الذي كان يعد السلطة التنفيذية العليا، وإليه يعود اتخاذ القرار النهائي. لم يكن هذا النظام " نظام الملة" نظاما جديدا، فهو نظام قديم سمي آنذاك بأهل الذمة، حيث يعود إلى عهد الخلفاء الراشدين، خصوصا في عهد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب الذي توسعت في عهده رقعة الدولة الإسلامية، ودخلت تحت نفوذها عدة شعوب غير مسلمة. لكن الشيء الذي يميز نظام الملة العثماني عن نظام أهل الذمة أن نظام الملة تحول إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة، ووضعت له تشريعات وقواعد تنظمه، وهو مراقب من قبل الدولة، على العكس من نظام أهل الذمة الذي بقي في مستواه البسيط، ولم يكن مؤسسة قائمة الذات، ولم يتمتع باستقلالية إدارية تحت رقابة الدولة. (İnalcik, 1987, s. 107-137)

من جهة أخرى نجح السلطان محمد الفاتح من خلال قانون نامة في تنظيم علاقة الدين بالدولة، ووضع لها أسسا وتشريعات وآليات دستورية. وكما حدد الآليات التشريعية التي تنظم العلاقة بين المكونات المتنوعة داخل المجتمع العثماني الجديد من ناحية ثانية. وقد نتج عن هذا ظهور نظام سياسي جديد في الفكر السياسي الإسلامي يؤمن بفكرة التعايش، ومنفتح عن بقية المكونات المجتمعية، بل يعتبرها جزءا أصيلا من الدولة، ويتحمل المسؤولية في حمايتها، وكذلك في مراقبتها ومحاسبتها. وقد خلق هذا النظام حالة من الاطمئنان لدى كل الطوائف الدينية غير المسلمة، وخلق حيوية وديناميكية لهذه الأقليات الدينية، وجعلها تنخرط بشكل طبيعي في المشروع السياسي العثماني الذي بات يسيطر على مساحات شاسعة من العالم. كما انعكس هذا النظام السياسي العثماني الجديد على خلق استقرار مجتمعي، وأدار حالة التنوع والتعدد بشكل فعال وبشكل إيجابي، سيكون بمثابة البوصلة التي سيواصل على منوالها بقية السلاطين العثمانيين في إدارة الدولة وفي التعامل مع مختلف هذه المكونات المتعددة والمتنوعة (آيدن، 1999، الصفحات 27-28) .

**ب- انعكاسات قانون نظام الملة على الوضع السياسي والاجتماعي:**

كان نظام الملة أحد إفرازات قانون نامه الذي أصدره السلطان محمد الفاتح بعد فتحه للقسطنطينية، وقد عكس حالة التطور الهائلة التي عرفتها ثقافة التعايش الفكري والديني لدى العثمانيين، فمستوى نضج العقل السياسي لهم خلال مرحلة الإمارة ليس نفسه خلال مرحلة تأسيس الدولة، كما إن ثقافة القبول بالآخر لم تكن هي نفسها في مرحلة وجودهم في منطقة الأناضول، وليست نفس الحالة التي أصبحت عليها بعد فتحهم لاستانبول التي تعيش حالة فسيفسائية من التنوع الديني، والتلون الثقافي، وتعدد الأعراق فيها. (Akça, 2007, s. 57-76)

لعب نظام الملة دورا مهما في تحويل مسألة علاقة الدين بالدولة من البعد التجريدي إلى البعد المحسوس والملموس، ومن بعدها الثقافي المجتمعي إلى بعدها المؤسساتي، حتى أصبحت هذه القوانين آلية من آليات إدارة الدولة. وفي الحقيقة يعد هذا التطور منعطفا جديدا في العقل السياسي الإسلامي، بل في العقل السياسي العالمي. حيث طبق العثمانيون نظاما سياسيا جديدا قائما على الاعتراف بالآخر، بل وتشريكه في إدارة الدولة الإسلامية، والتفاعل معه، والاستفادة من خبراته وتجاربه وثقافته، دون أي إقصاء أو تطهير أو حرمان. وهذا الأسلوب لم يكن موجودا في تلك الحقبة في أي دولة من دول العالم، لا الأوروبي، ولا حتى في بعض الممالك الإسلامية الموجودة في تلك الفترة، مثل دولة المماليك أو الصفويين .(Ataöv, 1987, s. 53)

مرت المسألة الدستورية عند العثمانيين بحالة تطور على مستويين كبيرين: المستوى الأول هو المستوى المكاني، حيث شكل انتقال العثمانيين من مكان الى مكان انتقالا إلى واقع جديد، يتميز بخصوصيات وبأبعاد ثقافية واجتماعية مختلفة عن الواقع السابق، مما يستوجب ثقافة دستورية وقانونية تنسجم وحالة التنوع في المناطق الجديدة، الأمر الذي ساهم بشكل عملي في إنضاج فكرة التفاعل مع الآخر والتعايش معه، على أساس ما يقتضيه الواقع الجديد، حتى تتم عملية الاندماج والتفاعل بشكل سليم، وتجنب التصادم.

أما المستوى الثاني من الانتقال فهو انتقال على مستوى المفاهيم للنصوص الدينية، ومحاولة تنزيلها بشكل سليم مع حالة التنوع والتعدد في الواقع المكاني الجديد. وقد ساهم هذا النوع من الانتقال في تطوير مستوى وعي العثمانيين السياسي والفكري، كما ساعدهم أيضا بشكل كبير في تطوير الآليات التشريعية والقانونية بشكل يساعد على استيعاب هذا التنوع والتفاعل معه، واكتشاف آليات جديدة لربط جسور التواصل مع الأديان والشعوب المختلفة معهم. وقد يفسر هذا قدرة العثمانيين على التوسع في مناطق واسعة من العالم، واستمرارية دولتهم لمدة زمنية طويلة .(Akça, 2007, s. 57-76)

لذلك استطاعت مؤسسة نظام الملة أن تحسم حالة التصادم بين كل هذه المكونات الدينية المختلفة، ونجح محمد الفاتح بعمق تفكيره ونضجه السياسي والديني أن يخلق حالة من الانصهار أو المزج بين مختلف هذه المكونات المتناقضة، ليفرز منها منتجا متناغما اجتماعيا وحضاريا وسياسيا. فإلى جانب الاعتراف بالحقوق والحريات الدينية للأقليات الدينية الأخرى، والتي تعتبر حقا دينيا تفرضه شرائع الإسلام، قام الفاتح بتوسيع هذه الدائرة إلى تشريك هذه الأقليات في الفعل السياسي وفي إدارة الدولة، واستفاد من خبراتهم وإمكانياتهم الاقتصادية، وأدمجهم ضمن مشروعه السياسي والحضاري الجديد، فتحولوا إلى قوة فاعلة، ساهموا بشكل كبير في تطوير الدولة العثمانية على كافة المستويات (Ataöv, 1987, s. 53–57) .

**ج– مؤسسة شيخ الإسلام ودورها في تفعيل الحالة التشريعية والدستورية**

ظهرت مشيخة الإسلام في عهد مبكر من قيام الدولة العثمانية، عندما فهم العثمانيون أهميتها التشريعية في إصدار القوانين المنظمة لكل المجالات في الدولة، وجعلوها أحد أهم مؤسسات الدولة التي تتبنى الإسلام مرجعية لها في إدارة شؤونها السياسية والاجتماعية، وبناء علاقات ديبلوماسية، والتعامل مع الدول الأخرى الإسلامية منها وغير الإسلامية. وكان شيخ الإسلام يحظى باحترام كبير من قبل رجال الدولة العثمانية، ومن قبل المجتمع العثماني على اختلاف تركيباته المتنوعة. ولم يكن السلطان العثماني يستطيع أن يصدر قرارا أو فرمانا إلا باستشارة شيخ الإسلام، ومعرفة الموقف الشرعي من ذلك، ومدى مطابقته لقوانين الإسلام وتشريعاته (Düzenli, 2018, s. 425–427).

كانت مشيخة الإسلام مؤسسة دينية وقانونية وإدارية، تهتم بعدة قطاعات ومجالات في الدولة العثمانية مثل: التعليم والفتاوى وإدارة المحاكم والمساجد والتكايا والزوايا وغيرها. غير أن دور المشيخة الإسلامية لم يقتصر فقط على المجالات والقطاعات التي تخص المسلمين، بل كانت تهتم أيضا بشؤون الطوائف والأقليات الدينية الأخرى، وتقدم لهم المساعدات اللازمة، وتنظم حياتهم الدينية والحياتية والقانونية والتشريعية، وذلك من خلال تعيين ممثل لكل طائفة يتحدث باسمها، ويقدم لها المشاكل التي تعيشها الطائفة،

ويقوم شيخ الإسلام بالإجابة عن الأسئلة الدينية والتشريعية الواردة من مختلف ولايات الدولة العثمانية المترامية. (Düzenli, 2018, s. 427-430)

لعبت المشيخة الإسلامية دورا مهما وإيجابيا في ضبط العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين من ناحية، وبين الدفاع عن حقوق كل طرف، وتوفير الحرية له من ناحية أخرى. وقد انعكس هذا بشكل إيجابي على إحداث توازن كبير بين هذه الطوائف الدينية، ورسخ ثقافة التعايش والتقارب بينها، وخلق حالة من التجانس والتناغم داخل البنية الكلية للمجتمع العثماني. وقد استطاع العثمانيون من خلال مؤسسة شيخ الإسلام أن يضبطوا هذا التنوع الديني والعرقي والمذهبي داخل بنية المجتمع العثماني في كامل أنحاء الدولة العثمانية. حيث تمكنت هذه المؤسسة من خلال فتاويها أن ترسي جملة من الضوابط والقواعد لتنظيم العلاقات بين هذه الأديان والجماعات الدينية، وذلك من أجل حماية الحريات الدينية والثقافية، والدفاع عن حقوق الجميع، وترسيخ ثقافة التعايش والتسامح بين الدولة والمجتمع من ناحية، وبين هذه المكونات المختلفة في النسيج الاجتماعي العثماني من ناحية ثانية . (Düzenli, 2018, s. 425-436)

**د- دور التشريعات العثمانية في ترسيخ الحريات الدينية:**

لاشك أن سياسة التسامح التي مارسها العثمانيون تجاه الأقليات الدينية والحريات التي منحوها لهم لعبت دورا كبيرا في خلق مناخ سياسي ومجتمعي، تسوده ثقافة التعايش والحوار والتعارف التي تعد أهم المبادئ الأساسية التي طبقها الإسلام منذ العهد النبوي، مرورا بعدة تجارب لدول إسلامية أخرى اتبعت نفس المنهج النبوي في ترسيخ ثقافة التعايش بين مكونات المجتمع الإسلامي المختلفة. لذلك ساهمت جملة التشريعات العثمانية في تحقيق الحريات الدينية التي منحها العثمانيون لأصحاب الديانات الأخرى، وفي خلق تجانس وتناغم بين المسلمين وغير المسلمين، وشكلت جسرا قويا في ضبط هذه العلاقات من خلال جملة القوانين التي أصدرها العثمانيون لتحقيق العدالة المجتمعية والمساواة بين كل شرائح المجتمع العثماني .(Kütükoğlu, 1994, s. 574)

كما ساهمت هذه القوانين والتشريعات العثمانية بشكل إيجابي في انخراط أغلب هذه الأقليات في حركة المجتمع، والمساهمة في توفير مناخ سياسي واجتماعي مستقر، بعيدا عن النزعات الطائفية والدينية التي تعد أخطر العوامل في تفكيك الدول واندثارها. لقد كان اعتراف الدولة العثمانية بالحريات الدينية والعقدية لغير المسلمين منذ تأسيسها سببا في انتشارها وتوسعها في عدة مناطق مختلفة من العالم. كما أن سياسة التسامح التي أبداها العثمانيون في المدن التي فتحوها، وعدم التعرض الى هتك أعراض أهاليها، وعدم سلب أموالهم وممتلكاتهم، وعدم منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية، كان له الأثر الكبير في اعتناق عدد كبير منهم الإسلام، وبقي الآخرون ينظرون بإعجاب إلى هذه السلوكيات والأخلاق الإسلامية التي تحلى بها الفاتحون العثمانيون، مقارنة بما كانت تعانيه هذه الشعوب من ظلم وقهر واستعباد من قبل حكامهم المسيحيين .(İnalcik, 1987, s. 184)

**هـ- الأبعاد التشريعية لعهود الأمان :**

رغم أن مدينة القسطنطينية قد فتحت عنوة بالحرب سنة 1453 على يد السلطان العثماني محمد الفاتح، إلا أن هذا الأخير قد أبدى سلوكا تسامحيا كبيرا، قل مثيله في التاريخ من قبل قائد منتصر تجاه أهل القسطنطينية التي كانت تعيش تنوعا دينيا وعرقيا ومذهبيا كبيرا. منح السلطان محمد الفاتح أهل القسطنطينية عهد الأمان على ممتلكاتهم وأعراضهم ومعابدهم وكنائسهم. وقد كتب الفاتح وثيقة الأمان كخطوة تشريعية عملية نحو الحفاظ على السلم الاجتماعي و الحريات الدينية، وترسيخ ثقافة التسامح والعفو، بدل ثقافة الانتقام والتطهير الديني مثلما فعل الإسبان تجاه المسلمين في الأندلس .(Şener, 2010, s. 138)

وكان السلطان محمد الفاتح يدرك جيدا أن سياسة الانتقام لا تنفع، ولا تحقق أي استقرار، ثم إن سياسة الانتقام منافية لروح القيم الإسلامية التي تدعو إلى التسامح والعفو، خصوصا وأن السلطان محمد الفاتح الذي تحققت فيه بشرى الرسول صلى الله عليه وسلم

بفتح القسطنطينية، عليه أن ينتصر وفق سلوك نبي الإسلام التسامحية والقائمة على الحب واللين مع الآخر. كما أن سياسة الانتقام أيضا ستخلق مناخا متوترا وعدائيا في مدينة القسطنطينية. وقد كان الفاتح يحمل مشروعا إسلاميا وحضاريا، ويحرص على دعوة هذه الشعوب الجديدة للدخول إلى الإسلام، والاستفادة من تراكماتهم الحضارية. لذلك فلن ينتج عن سياسة الانتقام إلا نتائج عكسية وسلبية، لن تقدم أي إضافة إلى المشروع العثماني الإسلامي الذي يحتاج أن يرسخ نفسه في عمق القارة الأوروبية (Karataş, 2006, s. 267-284)

– **وثيقة عهد الأمان التي منحها محمد الفاتح إلى أهل استانبول وأبعادها الدستورية:**

هناك عدة مواثيق كتبها السلطان محمد الفاتح لأهل القسطنطينية من رهبان وقساوسة، إلا أن وثيقة الصلح لمنطقة غلطه تعد من أهم المواثيق التي يمكن من خلالها يمكن أن نقرأ ملامح الذهنية العثمانية السياسية والتشريعية، ومدى إيمانها العميق بفكرة التعايش مع الآخر، وثقافة التسامح والتفاعل مع من يختلف معها ممن لا ينتمون إلى نفس الحقل العقدي الديني والمعرفي. تتناول هذه الوثيقة مسألة الحريات الدينية لغير المسلمين، ومنحهم الأمان على معابدهم وكنائسهم، وتعتبر أي تعد عليها هو تعد على الدولة نفسها. كما يعكس نص الوثيقة مدى جدية السلطان محمد الفاتح في الالتزام بعهده الذي أعطاه لأهل غلطة. ويتضح ذلك من خلال القسم واليمين الذي قطعه على نفسه.

تقول الوثيقة ما يلي : " هذا عهد لذميي غلطه، عاهدهم عليه أبو الفتح السلطان محمد خان عندما فتح استانبول، وقد كتب باللغة الرومية، وختمه السلطان بالطغراء:" أنا السلطان الكبير والشاه العظيم السلطان محمد خان ابن السلطان مراد، أقسم بالله خالق السماوات والأرض، وبحق روح جدي، وبحق روح أبي، وبحق حياتي، وبحق حياة أولادي، وبحق السيف الذي أتم نطقه، عندما أرسل أهل غلطه مفتاح القلعة الكبرى مع بابلان براوزين وماركيزده فرانكو وترجمانهم نيكروز باي طالبين السلم مع العتبة العلية و معلنين الطاعة والانقياد لي فإني أتعهد لهم بما يلي:

– أن يقيموا عبادتهم وطقوسهم وشعائرهم على الوجه المعهود، ووفق أنماطهم القديمة في عاداتهم وشعائرهم، وأن لا أهاجمهم لهدم قلعتهم أوتخريبها.

– أن تظل أموالهم وأرزاقهم وأملاكهم ومخازنهم وبساتينهم وطواحينهم وسفنهم وقواربهم وكافة أمتعتهم تحت تصرفهم، وأن لا أتعرض لشيء، وأن لا أكرههم على شيء في ذلك.

– أن يمارسوا أعمالهم بكل حرية، وأن يسافروا برا وبحرا مثلما هو الأمر في سائر ممالكي، فلا يمنعهم أحد أو يزاحمهم فيه، وأن يكونوا آمنين وسالمين.

– وأن يدفعوا الجزية عاما بعد عام، وأن أرعاهم برعايتي الشريفة، وأحميهم مثل بقية ممالكي الأخرى.

– أن تكون كنائسهم تحت تصرفهم، وأن يقرؤوا فيها طقوسهم، بشرط أن لا يدقوا جرسا أو ناقوسا، وأن لا أستولي على كنيسة لهم لأجعلها مسجدا، وأن يلتزموا هم بعدم بناء كنائس جديدة.

– أن يسافر تجار جنوة، ويعودوا برا و بحرا، وأن يلتزموا بدفع رسوم الجمارك على الأسلوب القديم المعمول به، وأن ولا يعتدي عليهم أي أحد.

– أن لا يؤخذ أولادهم لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش الانكشاري، وأن لا يجبروا على الدخول إلى الإسلام بغير رضاهم، وأن يختاروا من بينهم ممثلا لهم أو صاحبا يرعى مصالحهم.

- أن لا يستولي على دورهم سقار(فرقة من فرق الجيش) أو تابع (موظف في إحدى مؤسسات الدولة)، وأن يعفى أهل القلعة المذكورة وتجارها من عمل السخرة.
- أن يعملوا بهذه البنود بمقتضى هذا الوجه، وأن يعتمدوا على ختمي الشريف.

حرر في أواخر جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وثمانمائة 875هـ/1453م (كوندوز، 2014، صفحة 314).

هذه الوثيقة التي منحها السلطان محمد الفاتح إلى أهل غلطة، وتعهد لهم فيها بحرياتهم الدينية، وبحماية أرواحهم و أعراضهم وكنائسهم وممتلكاتهم، وحرية تنقلهم، وإعفائهم من الخدمة العسكرية تعكس النضج السياسي و القانوني والدستوري لدى محمد الفاتح، وتشبعه بثقافة التنوع التي يؤمن بها وتسامحه، وإيمانه أيضا بفكرة التعايش مع الآخر، من أجل بناء مشروع حضاري، يشمل الجميع دون أي إقصاء أو تهميش أو تطهير عرقي، أو إبادة مثلما رأينا في الأندلس، وماقام به الإسبان من محاكم تفتيش، وتطهير عرقي وديني قتل فيها الآلاف من المسلمين، وتشرد الآلاف في كل أصقاع الدنيا. والحقيقة إن هذه الوثيقة مندمجة ضمن روح قانون الملة، حيث منح فيه محمد الفاتح عهد الأمان لغير المسلمين، وجعل هذا النظام إحدى أهم مؤسسات الدولة. فنتج عن ذلك استقرار اجتماعي، وانخرطت هذه الأقليات الدينية في المشروع الحضاري العثماني، وصاروا أحد العناصر الفاعلة فيه، وشهدت استانبول نهضة اقتصادية وعمرانية وعلمية كبيرة، جعلت نابليون بونابارت يقول : لوحكمت كل العالم لجعلت عاصمته استانبول (كوندوز، 2014، الصفحات 314-316).

- **أهمية عهد الأمان الذي منحه السلطان سليم الأول إلى أهالي القدس:**

يقول المؤرخ التركي خليل إينالجيك في معرض حديثه عن فتح العثمانيين للمدن: " رغم دخول العثمانيين إلى بعض المدن بالقوة إلا أنهم بمجرد الدخول إلى إحدى هذه المدن يعطون الأمان إلى أهلها، ويصدرون " أمان نامه" أي عهد أمان. كما يضيف إينالجيك قائلا : " إن عهود الأمان لم تكن فحسب ثقافة إسلامية أخذتها الدولة العثمانية من دين الإسلام ومن التجارب الإسلامية السابقة، وإنما كانت أيضا منهجا سياسيا وإداريا لإدارة الدولة، ولتحقيق الاستقرار فيها". (İnalcik H. 2., 2005, s. 30-32)

ويتبين صحة مقولة خليل إينالجيك من خلال السلوك الذي قام به السلطان ياووز عندما فتح القدس سنة 1516م ، حيث التقى بوفد مسيحي ممثلين عن أهل القدس ومنحهم عهد أمان تحفظ أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم وكنائسهم، وتلتزم بكل البنود التي وردت في العهدة العمرية التي منحها الخليفة عمر بن الخطاب وكذلك بعهدة صلاح الدين الأيوبي. وقد أورد المؤرخ التركي أحمد آق كوندوز نص هذه الوثيقة في كتابه "الدولة العثمانية المجهولة (كوندوز، 2014، الصفحات 218-220).

ويتبين من خلال نص هذه الوثيقة مدى عمق الوعي السياسي والتشريعي للسلطان سليم الأول بأهمية هذه المواثيق، وبعهود الأمان في تحقيق الإستقرار في كافة ولايات الدولة العثمانية، وحفظ الأمن المجتمعي بين مختلف شرائحه، وتنوع مذاهبه وطوائفه. ويبدو أن عهود الأمان هذه، إضافة إلى كونها تشريع إسلامي طبقه الكثير من الحكام المسلمين في المراحل القديمة، إلا أنها بالنسبة إلى الدولة العثمانية تحولت إلى ثقافة ووعي بمدى أهميتها في إدارة الدولة، وتحقيق الاستقرار فيها وفي كل المناطق التابعة لها. وما هذه الوثيقة إلا دليل على ثقافة التنوع والتعدد والتعايش التي يؤمن بها السلطان ياووز سليم، ويعكس الفلسفة السياسة للدولة العثمانية التي حكمت أماكن شاسعة تعيش عليها عدة أمم وأعراق وملل ومذاهب مختلفة. ولعل هذا ما يفسر استمرار الدولة العثمانية قرابة 700 سنة.

وهنا يمكننا أن نعقد مقارنة ولو بسيطة بين دخول السلطان ياووز سليم إلى القدس ومنحه الأمان لأهلها، وحفظ أعراضهم وممتلكاتهم وعقائدهم، وبين شكل الصليبيين الذين دخلوا إلى القدس سنة 1099 م، وماقاموا به من جرائم، وتطهير ديني وعرقي، واستباحة أعراض أهلها وممتلكاتهم (العقابنة، 2017، الصفحات 203-225).

لقد كانت هذه المواثيق تحمل في داخلها أبعادا سياسية وتشريعية، عكست نضجا كبيرا في العقل السياسي والتشريعي لدى العثمانيين، كما عكست قدرة العثمانيين في التعامل مع النصوص الدينية وتنزيلها في سياقها الواقعي، بما ينسجم مع خصوصية المكان والزمان والحال. وقد نتج عن هذا انسجام مجتمعي تحت إدارة الدولة الإسلامية التي أحسنت إدارة العلاقة بين الدين والسياسة، وفق متطلبات الواقع وخصوصياته. ويمكن القول إن العقل السياسي العثماني على مدى مراحل تطوره مثل نقلة نوعية، انتقلت بالسياسة الشرعية من البعد النظري إلى البعد العملي الواقعي، مما منح للدولة العثمانية عمرا طويلا وانتشارا أوسع.

**الخاتمة:**

نخلص في نهاية هذا البحث إلى النتائج التالية:

- شكّل الإسلام القوة الأساسية المحركة للتجربة السياسية التركية عموما، وللمشروع السياسي العثماني خصوصا. وظلت العلاقة بين الدين والسياسة علاقة متواصلة على مدار عمر الدولة العثمانية.
- تشكلت مفردات العقل السياسي العثماني ضمن هذا السياق التاريخي، ونحت هوية الدولة العثمانية، ومنحها دينامية وحيوية، تحولت فيه خلال وقت قصير إلى أكبر قوة سياسية عالمية، ورقما صعبا في معادلة التوازنات الإقليمية والدولية.
- كانت التجربة الدستورية العثمانية تجربة ثرية، مثل فيها الإسلام أهم أسسها سواء على مستوى سن القوانين التي تخص المسلمين، أو القوانين التي تهم الأقليات غير المسلمة.
- نجح العثمانيون في إصدار جملة من القوانين التي تميز بالشمولية وبحرصها على حماية الحقوق المدنية والحريات الدينية للجميع دون أي اختلاف، وساهمت في ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش بين مكونات المجتمع العثماني المتنوع عرقيا ودينيا.
- مثّل قانون نامة وقانون الملة اللذين أصدرهما السلطان محمد الفاتح نموذجين متقدمين في التجربة الدستورية العثمانية.
- يتضح من هذا البحث مدى حرص العثمانيين على الالتزام بالإسلام كمرجعية سياسية من ناحية، وكمرجعية تشريعية من ناحية أخرى.

## قائمة المراجع


آق كوندوز أحمد. (2014). الوثائق تنطق بالحقائق. استانبول: منشورات وقف البحوث العثمانية

آيدن محمد عاكف. (1999). الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (المجلد 1). استانبول: مركز إرسيكا

حرب حمد. (2012). العثمانيون في التاريخ والحضارة (المجلد 1). دمشق: دار القلم

طقوش محمد سهيل. (1995). العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة. بيروت: دار النفائس

العقابنة عبد القادر. (2017). موقف الدولة العثمانية من أهل الذمة في مطلع القرن 18م(القدس نموذجا). مجلة كلية الالهيات بجامعة هيتيت، 16(31)

يلماز أوزتونه. (2005). مدخل إلى التاريخ التركي. بيروت: الدار العربية للموسوعات

Akça Gürsoy, Osmanlı Millet Sisteminde Dönüşümü, Doğu Anadolu Araştırmaları,2007.

Akgündüz Ahmed, 700. Yılında Bilinmeyen Osmanlı, İlim Yayma Vakfı, İstanbul, 1999.

Akdağ Mustafa, Türkiye'nin İktisadi ve İçtimai Tarihi, Yapı Kredi Yay., İstanbul 2010.

Ataöv Türkkaya, "Azınlıklar Üstüne Bazı Düşünceler", A.Ü. Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi, Ankara 1987, c XLlI, no.1-4.

Pehlul Düzenli, Meşihat-ı İslamiye Fetvaları Işığında Osmanlı İstanbul'unda Müslim-Gayrimüslim Sosyal İlişkileri, e-Şarkiyat İlim Araştırmalar Dergisi, Nisan 2018, C.10, Sayısı:1

Halil, İnalcık, Türk-İslam-Osmanlı Şehirciliği, Türkiye Araştırmaları Literatür Dergisi, C3, S6, 2005.

İnalcik Halil, Fatih Devri, Türk Tarih Kurumu, Ankara 1987.

Mübahat, S Kütükoğlu, "Osmanlı İktisadi Yapısı", Osmanlı Devleti ve Medeniyeti Tarihi, İstanbul 1994

Ocak Ahmet Yaşar, Türkler, Türkiye ve İslam, İletişim, İstanbul 2011.

Özbilgen Erol, Bütün Yönleriyle Osmanlı Adab-ı Osmaniyye, İz Yayıncılık, İstanbul 2003.

Şener Aktürk, Osmanlı Devletinde Dini Çeşitlilik: Farklı Olan Neydi?, Doğu Batı Dergisi, Doğubank Yayınları,

Şerifoğlu Metin, Beşeri Bilimler Açısından bir Arada Yaşama Kültürü ve Biçimleri, Sonçağ Akademi, Ankara, Nisan 2020.

Turan Osman, Selçuklular Tarihi ve Türk –İslam Medeniyeti, Ötüken Neşriyat A.Ş., 20. Baskı, İstanbul 2003.

Turan Osman, Türk Cihan Hakimiyeti Mefkuresi Tarihi, Ötüken Yay., İstanbul 2006.

Saydam Abdullah, Osmanlı medeniyet tarihi, kitabevi, 2. Baskı, İstanbul 2015.

Uzunçarşılı İsmail Hakkı, Osmanlı Tarihi, C.I, Türk Tarih Kurumu Yay., Ankara 1984.







# GENİŞLETİLMİŞ ÖZET

Bu araştırma, Osmanlı döneminde din ve devlet ilişkisini ele almaktadır. Bu ilişki çok karmaşıktır ve tarihçiler tarafından net ve nesnel bir şekilde okunmamıştır. Bu konunun önemi, Osmanlı İmparatorluğu'nun temel direğinin din olduğu gerçeğinde ortaya çıkmaktadır. Zira din ve siyaset arasındaki ilişki, siyasi tarihi boyunca ve sonuna kadar Osmanlı Devleti'nin yapısında önemli bir unsurdu. İslam, devleti ve toplumu ve onun anayasal ve hukuk deneyimini yönetmede Osmanlı siyasi zihninin gerçek itici gücüydü.

Osmanlı siyasi aklı bir boşluktan veya tesadüfen oluşmamış, oluşumuna katkı sağlayan çeşitli birikimler ve deneyimler olmuştur. Osmanlıların açık siyasi ve toplumsal bilincinin oluşmasında İslami değerler kilit bir faktör olmuş ve Anadolu bölgesindeki çeşitliliğin özgünlüğü doğrultusunda bu bilincin oluşmasında tarikatlar etkin rol oynamıştır. Cihat ayetleri Osmanlı'nın cesareti ve savaşa meyilli yapısıyla uyum içinde olduğu gibi siyaset, devlet, halklar arası bir arada yaşama ve tanışma buyuran Kur'an ayetleri de Osmanlı siyasi yapısının şekillenmesinde önemli bir etken olmuştur.

Öte yandan Osmanlı'nın özellikle Osman Gazi döneminde Anadolu'nun çeşitli bölgelerinde elde ettiği İslam fetihleri, Osmanlı Beyliği için büyük bir gelişme olarak değerlendirilmektedir. Bundan sonra, bu emirlik geniş alanları kontrol etti ve Marmara Denizi'nin eteklerine kadar ulaştı. Haddi zatında bu fetihler, Osmanlılar için yeni siyasi deneyimlerle ve kültürlerle tanışmasını sağladı. Bu fetihler, Osmanlı siyasi aklının kelime dağarcığının oluşmasına doğrudan katkıda bulunmuştur. Osmanlı, İslâmî değerler doğrultusunda bir arada yaşama, diyalog kültürünü kavrama ve kabul etmeye başladı. Bu nedenle Osmanlılar, farklı dinî ve etnik haritayı akıllıca ve başarılı bir şekilde ele aldılar ve Anadolu'da kontrol ettikleri bölgelerde herhangi bir etnik imha veya dinî temizlik politikası uygulamamışlardır.

Osmanlılar yeni bir şehre girdiklerinde ve onu fethettiklerinde, halkının güvenliğini sağladılar. Halkın onurunu, özgürlüklerini ve dinî inançlarını tehlikeye atmayacaklarına söz verdiler. Bu davranış o bölgelerin insanlarını etkilemiştir. Bu halklar İslamiyet'i benimsemiş ve Anadolu bölgesinde İslâm'ın yayılmasında etkin bir unsur haline gelmişlerdir.

Hoşgörü politikası, Osmanlı'nın ilk dönemlerinden 1453'te Konstantinopolis'in (İstanbul) fethine kadar devam etti. Daha sonra Osmanlı siyasi sisteminin en önemli temellerinden biri haline geldi. Osmanlı siyasi aklı da bölgedeki çeşitli birikimleri ve siyasi tecrübeleri özümsedikten sonra önemli bir gelişmeye tanık olmuştur.

Öte yandan, Osmanlı döneminde din ve devlet ilişkisi, devletin kuruluşunun başlangıcından sonuna kadar devam etmiş ve İslâm, Osmanlı Devleti'nin tüm siyasi, askeri, sosyal ve ekonomik faaliyetlerinin yönetilmesinde ana itici güç ve etkili olmuştur. Osmanlı siyasi ve yasama aklı da İslâmî referansa göre şekillenmiştir. Osmanlı İslam anlayışından kaynaklanan ve önceki aşamalardaki İslâmî siyasi mirastan da yararlanan birtakım kanunlar ve anayasa kararları ortaya çıkmıştır. Millî ve etnik aidiyetleriyle övünen Türk halklarına hâkim olan millî duyguya rağmen İslâm, bu hisleri saflaştırmış, diğer milletlerle çatışmayan duygulara, bir arada yaşama ve yaşama politikasına dönüştürmüştür. Osmanlı İmparatorluğu'nun yönetiminde hoşgörü hâkim olmaya devam etti.

Bu Osmanlı tecrübesi, din ve devlet arasındaki ilişkiyi düzenleyen ve tüm çeşitli toplumsal çelişkileri özümseme ve onlarla dinamik ve olumlu bir şekilde etkileşime girme yeteneğine sahip bir İslami siyasi sistemin ortaya çıkmasıyla sonuçlanmıştır. İslam, kanunları ve değerleri ile devleti hareket ettiren, kanunların, iç ve dış anlaşmaların aynı anda çıkarıldığı ilk güç olmuştur. Bu nedenle, Osmanlı'nın bir devlet olarak başlangıcından bu yana İslami kurallar, Osmanlı siyasi bilincini şekillendirmede ana etkili referans olarak kalmıştır.

Dini benimsememeye cüret eden veya onu devlet yönetiminden uzaklaştırmaya çalışan Osman ailesinin padişahlarından bir tanesine rastlamadık, ancak çoğu dini korumaya hevesliydi. Devletin çeşitli düzeylerde karşı karşıya olduğu tüm konularda dini yönettiler. İslam dini, Osmanlı İmparatorluğu'nun bir beylikten imparatorluk haline gelene kadar gücünü ve başarısını koruyan temel unsurlardan biriydi. Bu nedenle Osmanlı padişahları din âlimlerine

büyük önem vermiş, onlara hürmet ve büyük bir hürmetle hürmet etmişlerdir. Tarihî kaynaklar, bir din âlimlerinden birinin Osmanlı Devleti tarafından haksızlığa ve zulme maruz kaldığından bahsetmemiş, bilakis her zaman onların görüş ve duruşlarını nasihat ve istişarelerde bulunmuşlardır.

Kısacası, Osmanlılar, yüzyıllar boyunca farklı ve farklı bir İslami siyasi proje oluşturmayı başardılar. Ancak, Osmanlı siyasi projesinde din ve devlet arasındaki bu güçlü ilişki zayıf havadan doğmamış, daha ziyade Osmanlılar, daha sonra dini devletle bağlamaya dayanan Selçuklu deneyimi gibi önceki İslami deneyimlerden de faydalanmıştır. Din, devlet idaresinin ve anayasal sisteminin ana itici gücüydü. Osmanlı döneminde din ve devlet arasındaki ilişki bir özdeşleşme ve örtüşme noktasına ulaştı.

Devlet kimliğini İslami referanstan aldı ve devlet kurumlarının oluşumu din ve siyaset arasındaki bu etkileşimli ilişkiye dayandırıldı. Yasama sistemine gelince, yasa ve mevzuatın çoğu İslami içtihat sistemi tarafından çıkarılmıştır. Bu, Fatih Sultan Mehmed'in Konstantinopolis'i (İstanbul'u) fethinden sonra çıkardığı kanun-namede gösterilmiştir. Bu yasa, İslam hukukuna uygun olarak kurulmuş yeni bir anayasal deneydir. Ayrıca bu deneyim, özellikle gayrimüslim dini azınlıklarla ilgili konularda önceki İslâm devletlerinin deneyimlerinden de yararlandı. Bu bağlamda, İslâm'ın Türk halklarının siyasi bilinci üzerindeki etkisi, İslâm'ın Osmanlı siyasi zihni üzerindeki etkisi, Osmanlı siyasi deneyiminde din ve devlet diyalektiği, Osmanlı anayasal deneyiminde İslam'ın etkisi araştırılmaya çalışılmıştır.